

ويتضمن هذا الأسبوع

- عرض لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية

- من الصحافة العالمية: صندوق النقد الدولي الدين اليوناني لا يُحتمل

- تحليل إخباري: تجارة «بكين» تترقب مخاطر حمائية "واشنطن"

- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجداول التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

الأمم المتحدة: تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر 13% في 2016

(رويترز)

قال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) إن الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم هبط 13 بالمئة في 2016 بينما يكتنف الغموض زيادة محتملة بعشرة بالمئة في 2017.

ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر - الذي يشمل الاندماجات والاستحوادات العابرة للحدود واستثمارات المشروعات الجديدة في الخارج - مؤشرا رئيسيا للعولمة وعلامة محتملة على نمو سلاسل إمدادات الشركات وعلاقات التجارة في المستقبل.

وقال موكيسا كيتوي الأمين العام لأونكتاد "يمضي تعافي الاستثمار الأجنبي المباشر عبر طريق وعرة .. ربما يتضرر الاستثمار الأجنبي المباشر على الأمد القصير جراء الغموض الكبير فيما يتعلق بشكل تطورات السياسة الاقتصادية في المستقبل".

ويقدر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم بنحو 1.52 تريليون دولار في 2016. واحتلت الولايات المتحدة المركز الأول كوجهة للاستثمار حيث اجتذبت استثمارات بنحو 385 مليار دولار بزيادة 11 بالمئة عن 2015 تليها بريطانيا باستثمارات قدرها 179 مليار دولار مرتفعة لنحو ستة أمثالها بفعل ثلاثة اندماجات واستحوادات كبيرة ثم كندا بنحو 139 مليار دولار.

وتراجعت التدفقات إلى الهند وإفريقيا نحو خمسة بالمئة وإلى أمريكا اللاتينية بمقدار 19 بالمئة. وشهدت أوروبا انخفاضا بنحو 29 بالمئة لأسباب من بينها الهبوط الكبير في الاستثمارات القادمة لأنظمة الضرائب المنخفضة في سويسرا وأيرلندا وهولندا.

وتعتمد تقديرات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في 2017 على النمو الاقتصادي المتوقع وارتفاع أسعار السلع الأولية لكن الآفاق تبدو مليئة بالغموض نظرا للغموض بشأن سياسات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وتطورات خطة بريطانيا للانسحاب من الاتحاد الأوروبي.

دراسة: الطلب على النفط والفحم سيصل إلى ذروته في غضون ثلاث سنوات

موقع أرقام

توقعت دراسة صادرة حديثا وصول الطلب على النفط والفحم إلى ذروته بحلول عام 2020، قبل أن يتراجع بعدها لصالح الغاز الطبيعي ومصادر الطاقة النظيفة وسط تزايد الجهود الرامية إلى تضيق الخناق على انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

وتستند الدراسة التي قام بها باحثون بمعهد غرانثام في "إمبريال كوليدج لندن" إلى الانخفاض السريع في تكلفة السيارات الكهربائية وتكنولوجيا الطاقة الشمسية.

وخلصت الدراسة إلى أن نمو صناعة السيارات الكهربائية فقط يمكنه تقليص الطلب على النفط بحوالي مليوني برميل يوميا بحلول العام 2025، وهو نفس الحجم الذي تسبب في انهيار أسعار النفط ما بين عامي 2014 و2015.

وتشير الدراسة إلى أن الطلب على النفط سيظل ثابتا في الفترة ما بين عامي 2020 و2030، قبل أن ينخفض بشكل مطرد حتى العام 2050.

ورجح الباحثون وصول الطلب على الفحم إلى ذروته بحلول العام 2020 متوقعين انخفاضه ليصل إلى ما يقرب من نصف مستوياته في العام 2012، بحلول منتصف القرن.

وتفترض الدراسة أن السيارات الكهربائية سوف تعزز تدريجيا حصتها من سوق السيارات على حساب السيارات التقليدية، مرجحة استحوادها على 20% من سوق النقل البري بحلول عام 2030، قبل أن ترتفع إلى 69% بحلول عام 2050.

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

البنك الدولي يتوقع ارتفاع أسعار المعادن بنسبة 11% واستقرار النفط

صحيفة الأهرام

توقع البنك الدولي حدوث زيادة كبيرة في أسعار السلع الأولية في 2017 بسبب ندرة المعروض وارتفاع الطلب، حيث من المتوقع أن ترتفع أسعار المعادن بنسبة تصل إلى 11%، بينما ستظل أسعار النفط عند نفس مستوياتها بسعر 55 دولارا للبرميل، وذلك بعد قفزة أسعار النفط العام الماضي والتي وصلت إلى 39%.

ورفع البنك الدولي، في تقرير آفاق أسواق السلع الأولية، توقعاته لأسعار المعادن وذلك بفعل زيادة تراجع المعروض واشتداد الطلب من الصين والبلدان المتقدمة.

دراسة: ألمانيا هي الوجهة الأولى بالنسبة للمستثمرين عقب "البريكست"

موقع أرقام

أظهرت دراسة حديثة أن ألمانيا هي الوجهة الأولى بالنسبة للمستثمرين العالميين الذين يدرسون حالياً إمكانية نقل جزء من عملياتهم الأوروبية خلال السنوات الثلاث المقبلة من بريطانيا التي تستعد للخروج من السوق الأوروبية الموحدة عقب "البريكست". ووفقاً لما أشارت إليه نتائج الدراسة الصادرة عن شركة الأبحاث "إي واي" والتي شملت 254 مستثمراً أجنبياً، جاءت ألمانيا في المرتبة الأولى بعد حصولها على 54% من أصوات المستثمرين، تليها هولندا (33%) ثم فرنسا (8%). وأضافت الدراسة أن 7 من بين كل 10 مستثمرين أجانب بالمملكة المتحدة تأثرت أعمالهم عقب "البريكست"، حيث تضررت أنشطتهم التشغيلية. وأوضحت الدراسة أن قطاع الخدمات المالية ببريطانيا والذي تعرض إلى هزة قوية بعد استفتاء يوليو الماضي كان أقل المتفانين بشأن مستقبل الكتلة الأوروبية، حيث توقع 12% منهم فقط نمواً قوياً خلال الفترة المقبلة، في حين توقع 6% نمواً طفيفاً.

" بوز آند كومباني ": دول التعاون تستطيع توفير/ 165 مليار دولار في النفقات الرأسمالية حتى عام 2021

/ وام /

أكد " مركز الفكر " - في شركة بوز آند كومباني في الشرق الأوسط التي تتخذ دبي مقراً إقليمياً لها أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تستطيع توفير/ 165 مليار دولار في النفقات الرأسمالية حتى عام 2021 في المرافق والمطارات والرعاية الصحية والتعليم وذلك في حال استطاعت زيادة مشاركة القطاع الخاص في اقتصاداتها .. إضافة إلى جمع حوالي / 287 / مليار دولار من بيع أسهم في الشركات المساهمة العامة. وأكد المركز في دراسة حديثة أصدرها أنه يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي تحقيق / 114 / مليار دولار على شكل إيرادات من مبيعات الأصول المرافق العامة والمطارات وما يصل/ 287 / مليار دولار من بيع أسهم في شركات مساهمة عامة كما تستطيع أيضاً تضيق فجوة الابتكار مع البلدان الأخرى وتعزيز تقديم الخدمات العامة إلى جانب تحسين بنيتها التحتية.

وأوضحت الدراسة أنه في حال رفع مستوى مشاركة القطاع الخاص يمكن لهذه الدول تحقيق الكفاءة التشغيلية من/ 10 / في المائة إلى/ 20 / في المائة وخفض العجز في الميزانية الحكومية ويمكن للمشاركة الأعلى أن تساعد أيضاً دول مجلس التعاون الخليجي على تقليل فجوة الابتكار مع البلدان الأخرى. ورأت أن زيادة مشاركة القطاع الخاص من خلال إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص وخصخصة الأصول الحكومية تمثل الحل الأمثل لهذه التحديات.

واقترحت الدراسة ثلاثة عناصر أساسية لضمان نجاح هذه المشاركة وهي أولاً وضع سياسة عامة تحكم مشاركة القطاع الخاص، وثانياً دعم ذلك من خلال إطار قانوني، وثالثاً تطوير بنية مؤسسية مخصصة لقيادة مشاركة القطاع الخاص في البلاد.

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجداول التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

مسؤول سابق: بريطانيا قد تضطر لدفع 50 مليار إسترليني

موقع أرقام

قال السفير البريطاني السابق لدى الاتحاد الأوروبي "إيفان روجرز" إن المسؤولين الأوروبيين سيطالبون المملكة المتحدة بدفع فاتورة قد تصل قيمتها إلى 50 مليار جنيه إسترليني مقابل خروجها من التكتل الموحد. وأضاف "إيفان" خلال كلمته أمام مجلس العموم البريطاني أنه من المرجح جداً أن تتراوح قيمة التكاليف التي يعتزم مسؤولو الاتحاد فرضها على بريطانيا ما بين 40 و60 مليار يورو. وتأتي هذه التحذيرات عقب تصريح كبير مفاوضي بروكسل "ميشيل بارنييه" بأن بريطانيا يجب أن تستمر في دفع عشرات المليارات سنوياً إلى ميزانية الاتحاد الأوروبي حتى عام 2020. وتابع "إيفان" والذي استقال من الخدمة المدنية الشهر الماضي، أن كبار المسؤولين الأوروبيين يدركون جيداً الآثار السلبية لإطالة أمد المفاوضات على الاقتصاد البريطاني، لذلك فهم يعتقدون أن الحكومة البريطانية لن تستطيع رفض دفع تلك الفاتورة.

التأثير على مصر:

تشير الأوضاع على الساحة العالمية إلى استمرار تقديرات المؤسسات الدولية لاستمرار الضغوط على اقتصاديات منطقة الخليج والصين في ظل تباطؤ نمو المناخ الاقتصادي العالمي بالإضافة إلى ظهور عمليات وتغيرات قد تؤدي إلى رفع درجة المخاطر لعدد من الاقتصاديات خاصة الصين في ضوء عمليات الإفراط في تقديم الديون مما أدى في النهاية إلى رفع درجة المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد الصيني أحد الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين لمصر خلال المرحلة الحالية.

على مصر التركيز خلال الفترة المقبلة في محاولات تطوير البنية الاقتصادية الداخلية والاعتماد بشكل كبير على تنمية القواعد الصناعية ووجود التشجيع الحقيقي لصناعات المكونات من خلال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ففي ظل استمرار التقلبات على المستوى العالمي فإن احتمالات حدوث ركود اقتصادي وتباطؤ في معدلات النمو العالمية أصبحت متزايدة وهو ما يستدعي قيام مصر بتحفيز لمحركات نمو مستدامة تكون أقل تأثراً نسبياً بالأوضاع العالمية مما سيدعم من معدلات النمو الاقتصادي المحلي.

كذلك فمن المهم الانتباه إلى أن الأوضاع التي تتوقعها أغلب التقارير الدولية للأوضاع الاقتصادية بمنطقة الخليج قد تؤثر على فرص الطلب على العمالة المصرية بالخليج وهو ما يستدعي الاستمرار في برامج الإصلاح الاقتصادي المصرية وبمعدلات أسرع لرفع معدلات توفير فرص العمل الداخلية وللاستيعاب التباطؤ المتوقع في تحويلات المصريين العاملين في الخارج، مع الأخذ في الاعتبار الحذر في معدلات التوسع في معدلات النمو للدين العام خاصة وأن تفاقم أزمة الديون السيادية عالمياً مع نقص مصادر التمويل يمثل عنصر مخاطرة متزايد للاقتصاد العالمي حالياً.

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجداول التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: صندوق النقد الدولي الدين اليوناني لا يُحتمل

صحيفة الشرق الأوسط

تظل الديون الحكومية في اليونان غير مستدامة للدرجة التي جعلت صندوق النقد الدولي يحذر من أن هذه الديون «لا تُحتمل» و«قابلة للانفجار» على المدى الطويل، الأمر الذي يتطلب خطة أوروبية أكثر مصداقية لتخفيف عبء الديون عن كاهل أثينا. ويقال الصندوق ومنطقة اليورو لاختيار الكيفية التي يتم بها تخفيف عبء الديون عن كاهل اليونان، مع تشديد المطالب الأوروبية بالالتزام بالخطط التقشفية الموضوع.

وقال صندوق النقد الدولي - في تقريره السنوي حول الاقتصاد اليوناني - إن معالجة عبء ديون اليونان سوف تتطلب تخفيف عبء الديون المرتفعة من المؤسسات الأوروبية، بما في ذلك التوسع بشكل كبير من فترات السماح وتواريخ استحقاق القروض. ويرى الصندوق أن الدين اليوناني لا يُحتمل، وحتى مع التطبيق الكامل والشامل للإصلاحات التي أُقرت في إطار برنامج (المساعدة المالية لأثينا)، فإن الدين العام وحاجات التمويل ستفجر على المدى البعيد. وقال الصندوق إن الحكومة ستضطر لتحل محل التمويل الرسمي لدعم السوق، ولكن بمعدلات فائدة أعلى، وأضاف أنه إذا لم تستفد أثينا من إجراءات تخفيف عبء الدين، فإن حجمه سيبلغ 275 في المائة من إجمالي الناتج المحلي للبلاد. ويسجل عبء الديون اليونانية حالياً نحو 177 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ مجموع القروض المتعثرة 119 مليار دولار، وهو ما يمثل 45 في المائة من حجم القروض في البلاد، ولا يزال معدل البطالة مرتفعاً عند 23 في المائة.

ومن المقرر أن تتم مناقشة التقرير السري للصندوق، الذي يتضمن تحليل القدرة على تحمل الديون، في 6 فبراير، وبعد ذلك سيتم الإعلان عن نتائج التحقيق في مجلس صندوق النقد الدولي. ومن شأن التقرير أن يقوض مساهمة الصندوق في أي خطة دعم مالي لأثينا، ما يمكن أن يقوض الخطة بأسرها لأن كثيراً من الدول الأوروبية وفي مقدمها ألمانيا تعتبر مشاركة الصندوق أساسية في أي خطة لدعم اليونان.

وقد أسهمت المشاحنات بين الجهات المانحة من جهة وبين الحكومة اليونانية من جهة أخرى إلى تأخر منح الحكومة برنامج إنقاذ بقيمة 86 مليار يورو (92.4 مليار دولار) - الذي تمت الموافقة عليه في عام 2015 - وما زال المسؤولون قلقين على نحو متزايد من أن انتخابات العام الجاري في هولندا وفرنسا وألمانيا قد تزيد من المخاطر.

وشارك الصندوق في برنامجين لدعم أثينا مالياً في عامي 2010 و2012، لكن قواعده الداخلية تحظر عليه المساهمة في أي قرض لأي بلد، إلا إذا اعتبر أن هناك احتمالات كبيرة جداً بأن يتمكن من سداد ديونه.

ويقول تقرير صندوق النقد الدولي إنه من أجل "توفير مزيد من المصداقية لاستراتيجية ديون اليونان، سوف تكون هناك حاجة إلى مزيد من التحديد فيما يتعلق بنوع ونطاق تخفيف عبء الديون من قبل دول أوروبا. ووفقاً للصندوق، يجب أن تتضمن الاستراتيجية ملحقات طموحة لفترات السماح والاستحقاقات، وتأجيل كامل لسعر الفائدة على القروض الأوروبية، فضلاً عن تأمين سعر الفائدة على كمية كبيرة من القروض الأوروبية، وذلك لوضع الديون على مسار نزولي متواصل".

ويدعو صندوق النقد الدولي إلى تمديد مهلة السداد حتى عام 2040، وهي الفترة التي لن تكون هناك حاجة إلى تقديم أي مدفوعات ديون لليونان، وتمديد مدة القروض إلى 30 عاماً، في بعض الحالات، إلى 2070، بشكل أطول من ما وافقت عليه دول أوروبا في عام 2012.

وقال المفوض الاقتصادي في أوروبا بيير موسكوفيتشي - في تصريحات لوكالة الصحافة الفرنسية - إنه سينتظر لإطلاق سراح التقرير الرسمي لصندوق النقد الدولي قبل التعليق، ولكنه أعرب عن ثقته بأفاق الاتفاق. وأضاف أن "صندوق النقد الدولي لديه موقف ثابت على ضرورة خفض الديون اليونانية، ونحن نعمل على ذلك".

وكانت الحكومة اليونانية قد أعلنت في بداية يناير الجاري عن تطبيق كثير من الزيادات الضريبية على مواطنيها مع بداية العام الجديد 2017. ومع بداية فرض هذه الضرائب سترتفع أسعار كثير من المنتجات والسلع مثل القهوة والسجائر والوقود.

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وتعتزم الحكومة اليونانية تحصيل أغلب العائدات المنشودة من خلال فرض مزيد من الضرائب على المزارعين وأصحاب المنازل والمتقاعدين وأصحاب الأعمال الحرة. كما تسعى الدولة لتحصيل نحو 1.5 مليار يورو من خلال تقليص أجور التقاعد.

وجدير بالذكر أنه في عام 2009 اضطر رئيس الوزراء اليوناني السابق جورج بابانديرو إلى الرضوخ لمتطلبات حزمة الإنقاذ الدولية التي كانت قيمتها 250 مليار يورو، ومنذ ذلك الحين بدأ المقرضون مطالبة اليونان بتنفيذ سياسات خفض الإنفاق وزيادة الضرائب، التي ساهمت في ارتفاع البطالة وتراجع مستويات المعيشة. واليونان منذ 7 سنوات، أمام خيارين: إما العصا مع عمليات الإنقاذ وتحمل الألم من التقشف، وإما رفض شروط خطة الإنقاذ، مما يؤدي إلى الإفلاس وربما الانسحاب من منطقة اليورو تماما.

ومنذ اندلاع أزمة الديون اليونانية، وتحول أثينا إلى الترويكا (الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي) للمساعدة. وكانت المساعدات إلى اليونان - حتى يومنا هذا - مصحوبة بإجراء إصلاحات لا تحظى بشعبية في الشارع اليوناني. فمنذ ما يقرب من سبع سنوات، التزمت أثينا بتنفيذ 13 حزمة تقشف، وثلاث عمليات الإنقاذ (بقيمة إجمالية 366 مليار دولار)، وحتى الآن ما زال الاقتصاد اليوناني يكافح من أجل البقاء دون إعلان الإفلاس أو الخروج من منطقة اليورو.

ورغم خطط التقشف المتتالية التي تتبعها الحكومة اليونانية، لم ترض الجهات المانحة عن مساعي الإصلاح التي تقوم بها الحكومة اليونانية، وبحسب تصريح لصحيفة «هاندلسبلات» الألمانية، في أكتوبر الماضي، قالت مصادر في الجهات المانحة إنه اتضح استمرار وجود كثير من القضايا غير المحسومة، عقب فحص برنامج المساعدات وشروط الإصلاحات المرتبطة به في اليونان. وترفض كريستين لاغارد، رئيسة صندوق النقد الدولي، مواصلة إقراض اليونان دون وجود تغييرات كبيرة، استجابة لمطالب منطقة اليورو، كما تمنع قواعد المؤسسة مزيدا من الإقراض إلا إذا كان الدين عند مستويات قابلة للاستدامة.

التأثير على مصر:

على مصر الانتباه إلى أن نجاح أي اتفاق تمويل دولي يرتبط بصورة مباشرة بتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي شامل يساهم في دعم النمو الاقتصادي وتخفيف الضغوط على الموازنة العامة للدولة وزيادة معدلات التنمية مع العمل على تخفيض معدلات البطالة والحد من نمو التضخم بالإضافة إلى الحفاظ على استقرار سوق الصرف وتحفيز الاستثمارات على العودة من جديد لمصر.

كما أن هذه الاتفاقيات تؤكد على الحاجة إلى التصدي للتحديات قصيرة الأجل التي تواجه الاقتصاد وتعزيز الإصلاحات التي يمكن أن تساعد على تحقيق نمو أعلى وأكثر شمولاً في الفترة المقبلة لتعزيز الاستقرار واستعادة الثقة لتشجيع المستثمرين على الاستثمار وخلق فرص عمل وخفض الأعباء المالية المرتبطة بشروط التمويل المرتفعة، وينبغي على مصر توفير البيئة المواتية للاستثمار لجذب المزيد من التدفقات الرأسمالية الآتية من الخارج. وقد كان من الملاحظ أن توسع مصر في حجم المديونية الخارجية خلال الفترة الأخيرة لسد الفجوة التمويلية المتنامية، لهذا شهد الدين الخارجي ارتفاعاً بنحو 7.7 مليار دولار خلال العام المالي المنقضي 2015-2016.

لذلك نرى أنه في حالة الحاجة للجوء للاقتراض الخارجي الأقل في تكلفته نسبياً من الاقتراض المحلي ولتنويع مصادر تمويل الموازنة، فيجب أن يكون الاقتراض على مدى متوسط وطويل الأجل كما هو الحال في هيكل الدين الخارجي الحالي سواء تم من مؤسسات دولية أو من أسواق المال العالمية وبمعدلات تقارب متوسطات الاقتراض الحالية للدين الخارجي المصري مع مراعاة مدى تلاءم ذلك مع برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري وشروط مثل هذه القروض ومدى اتفاقها معه، ونرى أن ذلك يجب أن يكون جزءاً من خطة متكاملة تتضمن تدعيماً لاحتياطي النقد الأجنبي وتوفير العملة الأجنبية وتنشيط حركة الصادرات لتمويل مدفوعات وأقساط الدين الخارجي دون الحاجة لإعادة الاقتراض.

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل إخباري: تجارة «بكين» تترقب مخاطر حمائية «واشنطن»

صحيفة الشرق الأوسط:

أظهرت بيانات مالية رسمية تحقيق الصين عجز مالي أكبر بكثير من المستهدف في عام 2016، وسط زيادة في الإنفاق الحكومي للسيطرة على معدلات النمو البطيئة. ويأتي ذلك في وقت تحولت فيه الحكومة بشكل كلي إلى فرض ضريبة القيمة المضافة، واستبدالها بجميع الضرائب التجارية. ووفقا لبيانات أولية، صدرت (الاثنين) من قبل وزارة المالية، بلغ العجز الأولي 2.83 تريليون يوان (413 مليار دولار)، بما نسبته 3.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الصين. وكانت بكين تستهدف عجزا في الميزانية للعام الماضي بنحو 2.18 تريليون يوان، أي ما يعادل 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وخلال عام 2016، اعتمدت بكين على الإنفاق الحكومي لتحقيق الاستقرار في النمو الاقتصادي، ولكن المخاوف بشأن عبء الديون في البلاد أخذت في الازدياد. وقالت الوزارة إن المصروفات في العام الماضي ارتفعت بنسبة 6.4 في المائة عن عام 2015، في حين زادت الإيرادات بنسبة 4.5 في المائة فقط.

جدير بالذكر أنه في أوائل عام 2016، أظهرت الأرقام الأولية للعجز المتحقق في عام 2015 بلوغه نحو 2.355 تريليون يوان، ولكن الأرقام النهائية أظهرت عجزا قدره فقط 1.62 تريليون يوان، بما يعادل 2.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وقفزت إيرادات ضريبة القيمة المضافة (VAT) بنحو 30.9 في المائة في 2016 عن العام السابق له، في حين انخفضت عائدات الضرائب التجارية 40.4 في المائة، وارتفعت إيرادات ضريبة القيمة المضافة وضريبة الأعمال مجتمعة 5.4 في المائة في 2016.

كانت الصين قد استبدلت جميع الضرائب التجارية بضريبة القيمة المضافة بعد التوسع في هذه السياسة لتغطي قطاعات البناء والعقارات والتمويل وخدمات المستهلك، وكانت هذه القطاعات هي آخر أربعة قطاعات ما زال يتم فرض الضريبة عليها على أساس عائداتها. وتشير ضريبة القيمة المضافة إلى الضريبة التي يتم فرضها على أساس الفرق بين سعر السلعة قبل الضرائب وتكلفة إنتاجها. وكانت الحكومة قد توقع أن يخفف التوسع في قانون ضريبة القيمة المضافة، أعباء ضريبية على الشركات بواقع أكثر من 500 مليار يوان خلال عام 2016.

ومن المتوقع أن تعاني الصين تجاريا خلال عام 2017 في ظل إدارة الرئيس الأميركي الجديد دونالد ترمب الذي يرى أن النمو الاقتصادي الصيني يأتي على حساب بلاده التي تعاني من عجز تجاري مع بكين، ويعتقد أن نقل كثير من الصناعات الأميركية للصين جاء على حساب المواطن الأميركي الذي فقد ملايين الوظائف لصالح الأيدي العاملة الصينية الرخيصة.

ورغم تطور العلاقات التجارية بين البلدين على مدار السنوات - في ظل الخلافات السياسية والجيوسياسية - حيث نمت واردات الولايات المتحدة من الصين بمعدل تراكمي بلغ 383 في المائة بين عامي 2000 و2015، في حين ارتفعت صادراتها إلى الصين بنحو 614.2 في المائة خلال الفترة نفسها، فإن مذهب ترمب التجاري يتضمن مواجهة الصين بقوة أكبر في مجال التجارة من خلال إجراءات، من بينها فرض رسوم جديدة على السلع الواردة من الخارج.

ويدعو ترمب لفرض 45 في المائة من التعريفات على البضائع الصينية، إضافة إلى جملة من التعريفات ضد ما يسمى بالمتلاعبين بالعملة، والتي قد تشمل اليابان وكوريا الجنوبية وحتى الاتحاد الأوروبي. وتواجه الصين خطر فرض إجراءات انعزالية هذا العام، إذا مضى ترمب قدما في تعهدات حملته الانتخابية، وفرض رسوما كبيرة على واردات المنتجات الصينية.

وترى أميركا أن بكين من خلال دعمها للمصنعين الوطنيين في البلاد، تعطيهم ميزة تنافسية غير نزيهة، مما يجعل لذلك انعكاسات سلبية على المصنعين في الولايات المتحدة، حيث تؤدي هذه السياسة إلى إغراق سوق الألمنيوم والصلب. وتتهم واشنطن بكين بشكل منتظم باتخاذ تدابير غير نزيهة في التجارة، كتخفيض سعر صرف اليوان، وتقديم قروض من دون فوائد للمصنعين.

وتعتمد الصين، أكبر مصدر للسلع في العالم، اعتمادا كبيرا على التجارة الحرة، وستتضرر بشدة من أي موجة جديدة من إجراءات الحماية التجارية، واتساع نطاق الاتجاه المعادي للعلوامة. والتوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين من شأنها أن تسبب قلقا حول النمو الاقتصادي العالمي، فبكين

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تتشارك تقريبا مع الولايات المتحدة في موقع الصدارة، كأكبر مستورد للنفط في العالم، وأي تباطؤ في الاقتصاد الصيني من شأنه أن يلحق ضررا بالغا بالطلب العالمي، نظرا لأن بكين ظلت قاطرة نمو الاستهلاك العالمي للنفط على مدى السنوات العشر الماضية.

من جانبه، أكد المدير العام لمنظمة التجارة العالمية روبرتو ازيفيدو أن تصاعد الإجراءات الحمائية يدعو إلى القلق بشأن الاقتصاد العالمي، وأضاف أن السماح للعداء للتجارة بالانتشار يعني معادة التنمية والنمو وخلق الوظائف، مشيرا إلى ضرورة الاعتماد على الحقائق لإظهار مغالطات أعداء حرية التجارة.

وسبق أن حثت مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد رؤساء الشركات العالمية على الضغط على الحكومات لضمان حرية التجارة، مشيرة إلى أن توقعات نمو الاقتصاد العالمي في عام 2017 غير مشجعة. وحذرت لاغارد من أن تصاعد الحمائية على مستوى السياسيين وقادة الرأي العام والسياسات الرسمية يحول دون تدفق التجارة الدولية، ويقلص عبور الاستثمارات والسلع والخدمات والعمالة للحدود بين الدول.

وحذر تقرير حديث صادر عن منظمة التجارة العالمية أيضا من الزحف نحو مزيد من الحمائية التي خنقت الانتعاش الضعيف بالفعل للاقتصاد العالمي. ومع ذلك، يبدو أن الولايات المتحدة لا تهتم بالوضع، حيث ذهب الرئيس الأميركي دونالد ترمب إلى حد التهديد بإنهاء الاتفاقيات التجارية الحالية، وفرض رسوم جمركية مرتفعة على المكسيك والصين.

التأثير على مصر:

تؤثر هذه الخطوات والظواهر الجديدة على فرص زيادة حجم التبادل التجاري العادل عالميا وهو ما يستدعي من مصر الانتباه بشدة لما يحدث عالميا لاتخاذ خطوات جادة بشأنها، إلا أنه يجب الأخذ في الاعتبار أن هناك الكثير من الإجراءات التي لازالت ترفع من كلفة المعاملات التجارية الخارجية لمصر خاصة عند التصدير من الضروري معالجتها لتحفيز معدلات نمو الصادرات مثل تسهيل إصدار التراخيص وإجراءات التخليص الجمركي والمعاملات الضريبية بالإضافة إلى تكلفة تمويل الصفقات وتقليل عدد الإجراءات والموافقات المطلوبة.

كما أنه في ضوء الإجراءات الأخيرة سواء الحكومية أو التي اتخذها البنك المركزي المصري، فإنه أصبح من الضروري إجراء تحليل حساسية شامل لتأثير تغيرات أسعار الصرف على مؤشرات التصدير وعلى كلفة الواردات والتي لم تظهر حتى الآن بصورة كاملة خاصة، وأنه من المرجح أن تحسن تغيرات أسعار الصرف الأخيرة من القدرة التنافسية التجارية لمصر مع إجراء تحليل حساسية للتأثير التفصيلي لتغيير سعر الدولار على الصادرات والواردات من القطاعات المختلف مما سيسهل وضع السياسات الخاصة التي تهدف إلى زياده الصادرات وتقليل الواردات.

كذلك، فمن الضروري الانتهاء من وضع والبدء في تنفيذ استراتيجية للتنمية الصناعية حيث إنه حتى الآن يتم التركيز في استراتيجية تنميه الصادرات على الإجراءات الخاصة بالنفذ للأسواق وإعطاء حوافز لتنمية الصادرات سواء من خلال برنامج رد أعباء الصادرات أو تغيير سعر الصرف دون التعامل مع التحدي الأكبر وهو المعوقات الإنتاجية للتصدير.

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية خلال الأسبوع

(رويترز) (موقع أرقام)

انخفضت مؤشرات الأسهم الصينية في ختام التداولات بعد عودتها من عطلة العام القمري الجديد التي بدأت الجمعة الماضية وامتدت حتى الخميس، مع رفع أسعار الفائدة في عمليات السوق المفتوح إلى جانب تنامي المخاوف بشأن سياسات الإدارة الأمريكية. وفي نهاية الجلسة هبط مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة 0.60% إلى 3140 نقطة. ورفع بنك الشعب الصيني تكاليف بعض اتفاقيات إعادة الشراء على المدى القصير لأول مرة منذ عام 2013، بعدما عكف على تشديد المعروض النقدي بدءاً من أغسطس الماضي للحد من الرفع المالي ودعم سعر الصرف. ووفقاً لبيان نشره البنك المركزي عبر موقعه الإلكتروني، فإنه رفع معدل الريبو العكسي لأجل 7 أيام و14 يوماً و28 يوماً بواقع 10 نقاط أساس إلى 2.35% و2.50% و2.65%، على التوالي. وأغلقت مؤشرات الأسهم اليابانية على استقرار لكنها سجلت خسائر أسبوعية، رغم تراجع قيمة الين مقابل الدولار تزامناً مع تحركات البنك المركزي لتأكيد سيطرته على عائدات السندات المرتفعة. وفي نهاية الجلسة، ارتفع مؤشر "نيكي" الياباني بأقل من 4 نقاط إلى 18918 نقطة لكنه سجل خسائر أسبوعية بنسبة 2.8%، فيما ارتفع مؤشر "تويكس" بنسبة 0.30% إلى 1514 نقطة. وعرض بنك اليابان شراء كمية غير محدودة من السندات وفقاً لسعر ثابت في عملية لم تكن مقررة بالأساس، وهو ما شكل ضغوطاً على العملة المحلية وعائدات السندات الحكومية. ارتفعت الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة عقب تقرير الوظائف الشهري واتجاه الرئيس "دونالد ترامب" نحو تخفيف القيود المالية على "وول ستريت"، وحققت غالبية المؤشرات الرئيسية مكاسب أسبوعية. وارتفع مؤشر "داو جونز" الصناعي 186.5 نقطة إلى 20071.5 نقطة، وهي أكبر مكاسب يومية خلال 2017، كما ارتفع مؤشر "S&P 500" الأوسع نطاقاً (+16.5 نقطة) إلى 2297 نقطة، بينما ارتفع مؤشر "نازداك" (+30 نقطة) إلى 5666 نقطة، وهو أعلى إغلاق على الإطلاق. وعلى الصعيد الأسبوعي، سجل "داو جونز" الصناعي خسائر بنسبة 0.1%، بينما حقق مؤشر "نازداك" و"S&P 500" القياسي مكاسب بنسبة 0.1% لكل منهما. وفي الأسواق الأوروبية، ارتفع "مؤشر ستوكس يوروب 600" القياسي بنسبة 0.6% أو نقطتين إلى 364 نقطة، مسجلاً بذلك أعلى مكاسب يومية منذ 27 يناير، ولكن هذا الارتفاع لم يكن كافياً لعكس خسائره الأسبوعية البالغة 0.6%. وارتفع مؤشر "داكس" الألماني (+23 نقطة) إلى 11651 نقطة، كما ارتفع مؤشر "كاك" الفرنسي (+31 نقطة) إلى 4825 نقطة، في حين ارتفع مؤشر "فوتسي 100" البريطاني (+47 نقطة) إلى 7188 نقطة. من ناحية أخرى، ارتفعت العقود الآجلة للذهب تسليم إبريل عند التسوية بنسبة 0.1% أو 1.40 دولار إلى 1220.80 دولار للأوقية، وحقق المعدن الأصفر مكاسب أسبوعية بنسبة 2.5% هي الأكبر منذ يونيو الماضي. وفي أسواق النفط، ارتفع "نايمكس" الأمريكي بنسبة 0.5% أو 29 سنتاً وأغلق عند 53.83 دولار للبرميل محققاً مكاسب أسبوعية بنسبة 1.2%، كما ارتفع خام "برنت" القياسي بنسبة 0.4% أو 25 سنتاً وأغلق عند 56.81 دولار للبرميل ليسجل مكاسب أسبوعية بنسبة 2%. وأظهر تقرير الوظائف الشهري إضافة الاقتصاد الأمريكي 227 ألف وظيفة الشهر الماضي متجاوزاً توقعات أشارت إلى 197 ألف وظيفة، في حين ارتفع معدل البطالة إلى 4.8%.

التقرير الشهري للوظائف الأمريكية

التغير	الحالي	السابق	توقعات	
70+	227.00	157.00	197.00	عدد الوظائف "ألف"
0.1%	4.8	4.7	4.7	نسبة البطالة "%"
0.0	26.0	26	--	متوسط الأجر في الساعة "دولار"
--	34.4	34.4	--	عدد ساعات العمل الأسبوعية

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للحدوث التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر

شهدت أسواق المال العالمية ميلا طفيفا ناحية الارتفاع مع استمرار حالة الترقب العالمية في ظل تولي ترامب رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية ووجود مخاوف من حدوث تغييرات في السياسة الاقتصادية والنقدية الأمريكية.

وتراقب الأسواق العالمية عن كثب تطورات السياسات والقرارات المنتظرة من إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" بعد تنصيبه رسميا، وتطورات البريكست بالإضافة إلى مخاوف بدء حرب عملات جديدة بين الصين والولايات المتحدة.

منيت البورصة المصرية خلال تعاملات الأسبوع الجاري بخسائر بلغت نحو 6.1 مليار جنيه، ليبلغ نحو 622.3 مليار جنيه مقابل 628.4 مليار جنيه في الأسبوع السابق له بنسبة انخفاض بلغت نسبته 1 في المائة، و ذكر التقرير الأسبوعي للبورصة المصرية، تباين أداء مؤشرات السوق الرئيسية، حيث تراجع المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية «إيجي إكس 30» بنحو 2.18% ليبلغ مستوى 12806 نقطة، فيما مالت مؤشرات السوق الثانوية للارتفاع حيث سجل مؤشر «إيجي إكس 70» للأسهم الصغيرة والمتوسطة ارتفاعا بنحو 3.18% ليغلق عند مستوى 494 نقطة، فيما زاد مؤشر «إيجي إكس 100» الأوسع نطاقا بنحو 1.88% ليصل إلى مستوى 1203 نقطة، وفيما يتعلق بمؤشر «إيجي إكس 20» متعدد الأوزان فقد سجل انخفاضا بنحو 4.99% ليبلغ مستوى 11988 نقطة.

ويعود هذا التراجع في البورصة المصرية إلى عوامل تصحيحية بعد الارتفاعات القوية التي سبق وأن شهدتها في مرحلة تعويم الجنيه المصري، إلا أن العامل المحفز لهذا الانخفاض جاء مرتبطا في الأساس بإعلان صندوق النقد الدولي عن توصيته بفرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية للبورصة ورغم نفي وزارة المالية إلا أن مخاوف المستثمرين دفعت البورصة إلى موجة تصحيحية قوية في ختام تداولات الأسبوع.

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.